E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2011/WG.5/4
12 October 2011
ORIGINAL: ARABIC

الإسكوا | برنامج الأمم المتحدة للبيئة | جامعة الدول العربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة
للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)
القاهرة، ١٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية

ملخص تنفيذي

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

11-0260

مقدمـــة

تمر الدول العربية بمرحلة هامة في إطار جهودها المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. وتواجه الـدول تحديات عديدة في كافة القطاعات منها شح الموارد المائية، وزيادة التصحر، والاسـتخدام الغيـر مـستدام للموارد الطبيعية وذلك بالإضافة إلى العديد من المشاكل البيئية المتعلقة بالأنشطة المختلفـة فـي مجـالات الزراعة والصناعة وقطاعات مياه الشرب والصرف الصحي وغيرها. ومن الملاحظ أن النمو الاقتـصادي بالدول العربية لا يعكس بالضرورة نتائج إيجابية على الحد من البطالة أو تحقيق العدالة في توزيع الدخل أو على الأقل تحسين الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة. وقد شهدت المنطقة العربية اضطرابات سياسية عديدة في الآونة الأخيرة والثورات في بعض الدول، وخاصة من الـشباب، والتـي طالبـت بمزيـد مـن الديمقراطية والعدالة والذي يتطلب من الحكومات تكوين رؤية جديدة لعملية التنمية المستدامة بالمنطقة تتوافق مع المتطلبات الجديدة وتلبي تطلعات الشعوب في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكافة الطبقات.

وتتمحور التوجهات الحالية لإعادة النظر في مقومات التنمية بالمنطقة العربية فـي إطـار اهتمـام المجتمع الدولي بالتطورات الحاصلة مثل تفاقم مشكلة البطالة وتزايد معدلات الفقر في مناطق ودول عديـدة بالعالم نتيجة التغيرات المناخية والأزمة المالية عام ٢٠٠٧ والأزمة الغذائية عام ٢٠٠٨. ولمواجهـة تلـك الأزمات فإن ذلك يتطلب إعادة النظر في الركائز الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي والسياسات التنمويـة المتعلقة بها. وفي ضوء ذلك، تطورت مفاهيم الاقتصاد الأخضر منذ عام ٢٠٠٨ والذي يعد من أهم دعـائم وسبل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة طبقاً للتعريف الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهو أن "الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والحد من عدم المساواة على المدى الطويل، مع عدم تعريض الأجيال القادمة لمخاطر بيئية كبيرة وندرة إيكولوجية". وينظر إلى الاقتصاد الأخضر بأنـه ضروري لتحقيق الربط بين المحاور الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي الجوانـب الاقتـصادية والاجتماعيـة والبيئية، كما أنه يساعد على التحول في عمليات الإنتاج وأنماط الإنتاج والاستهلاك وما ينـتج عنـه مـن المخلفات والتلوث والاستخدام الجائر للموارد الطبيعية و مصادر الطاقة والانبعاثات الناتجة عنها إلى اقتصاد أكثر فعالية ومتنوع ويحافظ على البيئة ويساعد على خلق فرص عمل لائقة وتشجيع التجارة المستدامة والحد من الفقر وتحسين العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل.

وتقوم الإسكوا بدور أساسي في التحضيرات العربية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والـذي سوف يعقد في ريو دي جانيرو عام ٢٠١٢ (ريو+٢٠) بمناسبة الذكرى العشرين لمـؤتمر الأمـم المتحـدة المعني بالبيئة والتنمية والذي عقد عام ١٩٩٢ بنفس المدينة. وسوف يناقش المؤتمر "ريو+٢٠" موضوعين محوريين يشكلان داعماً رئيسياً لمسيرة التنمية المستدامة في ظل التحديات القائمة، وهذان الموضوعان هما:

١- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.
٢- الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

وأعدت هذه الدراسة بغرض تقديم مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتحديات المرتبطة بتحول اقتصاديات المنطقة العربية للاقتصاد الأخضر وعرض الفرص المتاحة وقصص النجاح بالمنطقة وأهم المتطلبات فـي القطاعات المختلفة للتحول للاقتصاد الأخضر في إطار العمل على الوصول إلى رؤية موحدة للمنطقة العربية يتم عرضها في مؤتمر "ريو+٢٠".

وتوجد أربعة أسباب رئيسية من شأنها تدعيم نهج الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المنطقة العربية:

١- هناك أدلة واضحة على المستوى الدولي أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يوفر فرص واعدة للتنمية. فقد أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن إعادة تخصيص الاستثمارات من المشروعات الملوثة للبيئة إلى تلك الصديقة لها أو الخضراء يمكن أن يعزز الأداء الاقتصادي على المدى البعيد ويزيد من إجمالي الثروات والموارد المالية المتاحة عالمياً وفي الوقت نفسه يساعد على الحفاظ على المخزون المتاح من الموارد المتجددة والحد من المخاطر البيئية وزيادة القدرات على توفير الرفاهية للمجتمع مستقبلاً.
٢- هناك نتائج إيجابية عديدة لتجارب الاقتصاد الأخضر بالمنطقة العربية والتي يمكن تطبيقها بالدول العربية الأخرى مع الأخذ في الاعتبار خصائص كل دولة.
٣- يوفر النهج التشاركي لرؤية الاقتصاد الأخضر بيئة ملائمة لوضع الإطار المؤسسي المناسب للتنمية المستدامة والاستجابة لاحتياجات المنطقة.
٤- كما يوفر مؤتمر ريو+٢٠ لعام ٢٠١٢ فرصة فريدة لتقديم الرؤية العربية الموحدة حول الاقتصاد الأخضر وبالتالي يمكن كسب الدعم المطلوب لتطبيق هذه الرؤية عملياً بالدول العربية.

وهناك قلق كبير بشأن تأثير الأزمة المالية والغذائية على النمو الاقتصادي بالمنطقة العربية على المدى المتوسط والذي في حال استمراره فإنه سوف يؤدي إلى انخفاض حجم المساعدات التنموية للبلدان الأقل نمواً والتحويلات الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع البلدان والتي من شأنها التأثير سلباً على النمو الاقتصادي وتفاقم الضغوط نتيجة التضخم، حيث أن معظم البلدان خففت من سياستها النقدية من أجل الحفاظ على تمويل البرامج الاجتماعية من خلال الزيادة في دعم المواد الغذائية والوظائف الحكومية والبرامج الاجتماعية المتكاملة والتي هي أكثر تعقيداً وتحتاجها المنطقة بأكملها لتحقيق النمو الاقتصادي مع ضمان الاستقرار والحماية الاجتماعية.

وقد ازدادت الآمال حديثاً بالمنطقة مع الثورات والانتفاضات الأخيرة، وخاصة من الشباب، في تعزيز الديمقراطية حيث من المتوقع في حالة نجاح هذه التحولات أن تكون المؤسسات الجديدة لها قدرة أكبر على العمل والإنتاج في جو أفضل من الديمقراطية والحرية. وهذا سوف يساعد بلا شك على إنشاء وتحسين بيئة ملائمة لتشجيع الاستثمار وتحقيق قيمة مضافة للأنشطة الاقتصادية والتي يمكن توجيهها لخلق فرص عمل مناسبة والحد من البطالة.

أولاً- السياق الإقليمي: تحديات التنمية في المنطقة العربية

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على الصعيد الإقليمي يجب أن يأخذ في الاعتبار التحديات والمعوقات ضمن سياق إقليمي إذا أريد لها أن توفر إطارا جيداً لضمان الالتزام والدعم من أجل التنمية المستدامة في ريو +٢٠ وخارجها في المنطقة العربية. فعلى الرغم من التحسن في النمو الاقتصادي والتقدم المحرز في العديد من البلدان العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على سبيل المثال فإن المنطقة العربية مازالت تواجه تحديات مستمرة مثل:

- الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.
- ضعف الاقتصاد الكلي والذي ينعكس في ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.
- غياب العدالة الاجتماعية، وخاصة بين الرجال والنساء وبين المناطق الحضرية والريفية.
- التوسع الحضري غير المنضبط وما ينتج عنه من ظروف سكنية سيئة، وعدم فعالية وسائل النقل العام وازدحام المدن الشديد بالسكان.
- ضعف نوعية التعليم ونظم البحوث وعدم الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد.
- المشكلات المتعلقة بالقطاع الزراعي، والموارد الطبيعية والبيئية والتي تتركز حول قضايا الأمن الغذائي وندرة المياه والتصحر.
- عدم استقرار الظروف السياسية بالمنطقة والتي تفاقمت في الآونة الأخيرة في العديد من الدول العربية.

وتوجد اختلافات كبيرة بين البلدان العربية في نواحي التقدم الاقتصادي حيث يبلغ إجمالي عدد السكان ٣٠٠ مليون نسمة و يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ٢٥٠٠ مليار دولار أمريكي. وتتألف المنطقة من البلدان المأهولة بالسكان مع نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية (مثل مصر ٢٧ ٪ من السكان و ١٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والمملكة العربية السعودية ١٠ ٪ من السكان و ٢٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ودول أصغر وأقل تقدماً (مثل موريتانيا ١,١ ٪ من السكان و ٠,٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وجيبوتي ٠,٢ ٪ من السكان و ٠,١ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

إن توفير فرص العمالة الكافية هي واحدة من أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية حيث يبلغ متوسط معدل البطالة حوالي ١٣ ٪. وتحتاج المنطقة إلى خلق حوالي ٥٠ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٠، ومعظمها للشباب، من أجل الوصول إلى التشغيل الكامل للعمالة. وتعتبر مجموعة الشباب في المنطقة (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة) هي أكبر مجموعة سكانية، مع وجود معدلات النمو السريع لهذه الفئة. وقد يوفر هذا النمو فرصا جيدة للتنمية، ويمكن أن يشكل أيضا تحدي كبير على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما لم تكن هناك سياسات تساعد على تحقيق الاستفادة المثلى من الشباب وخلق فرص التعليم والعمل. وتمثل البطالة مشكلة كبيرة في المنطقة حيث قدرت بحوالي ٣٠ ٪ في عام ٢٠٠٥. و تختلف هذه النسبة من بلد إلى آخر، حيث أنها مثلت حوالي ٣٩ ٪ في الأردن، ٢٥,٨ ٪ في مصر و ١٧ ٪ في قطر في عام ٢٠٠٥.

أما فيما يخص بالجهود المبذولة للحد من الفقر بالمنطقة العربية فإن الدول تمضي قدماً نحو خفض نسبة السكان الحاصلين على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ حيث نجحت المنطقة العربية في الحد من نسبة السكان الأشد فقرا طبقاً للأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك باستخدام خط الفقر الأعلى فإن البيانات أوضحت أن معدل الفقر في المنطقة قد ازداد بشكل ملحوظ بحوالي ٤-١٧ ٪. وعلى الصعيد شبه الإقليمي، كانت هناك تغييرات واسعة في مجال الحد من الفقر. فقد شهدت منطقة المشرق معدل انخفاض طفيف بنسبة ٠,٧ % سنويا في حين أن الدول العربية الأقل نموا كانت أكثر نجاحا حيث انخفض الفقر فيها بمعدل سنوي متوسط قدره ١,٥%. أما على المستوى دون الوطني، يتركز الفقر بنسب أعلى في المناطق الريفية التي تشكل حوالي ٤١ % من مجموع السكان. وتوزع غالبية هذه الفئة من السكان في المناطق الريفية (٩٤%) بين المجموعات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وتشير التقديرات أن نسبة الفقر بين الريف إلى الحضر تبلغ أعلاها في تونس، تليها المغرب ومصر واليمن، حيث أن نسبة الفقر من الريف

إلى الحضر بتلك الدول حوالي ٤,٩، ٣,٠ ، ٢,٩ ، و ١,٩ على التوالي.

وتمتلك المنطقة العربية كميات كبيرة من احتياطيات النفط والغاز الطبيعي وهى تقدر بحوالي ٥٨ ٪ من احتياطيات العالم المؤكدة من النفط الخام، و ٣٠ ٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة. وتعتمد الاقتصاديات العربية اعتمادا كبيرا على النفط والغاز كمصدر رئيسي للطاقة على نحو ٥٣,٦ ٪ من الطاقة الكهربائية من النفط في عام ٢٠٠٨ والغاز نحو ٤٣,٩ ٪ ، في حين أن مصادر أخرى مثل الطاقة الكهرومائية والفحم، ومصادر الطاقة المتجددة تمثل حوالي ٢ ٪ فقط. وتعاني مناطق كثيرة بالدول العربية من نقص مصادر الطاقة الكهربائية. فعلى سبيل المثال لم يتم تزويد ٧٠ ٪ من السكان في السودان و ٥٠ ٪ في اليمن بالكهرباء، وخاصة في المناطق الريفية بسبب عزلة تلك المجتمعات النائية وارتفاع تكاليف خطوط النقل الطويلة اللازمة للوصول إلى تلك المجتمعات، والتي تعتمد بصورة رئيسية على الحطب والفحم.

تعاني الموارد الطبيعية والجوانب البيئية من تدهور شديد بالمنطقة العربية. وتستخدم الدول أكثر من ٨٠ ٪ من مواردها المائية في الزراعة وهى تقع في مناطق قاحلة أو شبه قاحلة، وتعتمد على الأمطار الموسمية ، وبعض الأنهار، والتي تنبع معظمها من البلدان الأخرى، مما يزيد من المخاطر على السلم والأمن في المنطقة والاعتماد على طبقات المياه الجوفية الغير متجددة وقابلة للتلوث. وتواجه المنطقة في الوقت الحاضر الضغوط والتحديات العديدة التي تهدد استدامة موارد المياه الشحيحة. وتقدر كمية الموارد المائية المتجددة المتاحة في المنطقة العربية بنحو ٣٠٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٨، في حين أن إجمالي الطلب على المياه قد بلغ ٣٥٤ متر مكعب في نفس العام، والذي يتوقع ان يصل الى ٣٧٨ متر مكعب في عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع تزايد هذا العجز في المياه وعدم التوازن بين العرض والطلب بشكل مطرد في المستقبل.

ويعتبر النمو الديموغرافي غير مستدام والكثافة العالية للسكان من العوامل الأكثر خطورة والمسببة للتدهور البيئي في المنطقة. والنمو السكاني في المنطقة العربية هو من أعلى المعدلات في العالم حيث من المتوقع أن يصل إجمالي عدد السكان إلى ٥٨٦ ملايين بحلول عام ٢٠٥٠ (٦ ٪ من سكان العالم) مما يؤدي إلى زيادة الضغط على البيئة بما في ذلك المزيد من استهلاك الموارد المائية وغير المتجددة فضلا عن ارتفاع التلوث والرعي الجائر، والاستخدام غير المستدام لموارد المياه، والتلوث، والنفايات الصناعية والصرف الصحي، فضلا عن الاستخدام التجاري للموارد الطبيعية. وعلى الرغم من تحسين الإطار التشريعي بشكل ملحوظ، فإن الإدارة الفعلية للبيئة تعاني من أوجه قصور مختلفة مما أدى إلى بلوغ تكلفة التدهور البيئي إلى نسب تتراوح بين ٢,١ ٪ من إجمالي الناتج المحلي في تونس إلى ٤,٨ ٪ في مصر (حيث يعزى نصف هذه التكلفة إلى تلوث الهواء وحدها)، وتقترب من ٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أخرى.

ثانياً- المخاوف والتحديات الرئيسية بشأن التحول إلى الاقتصاد الأخضر

على الرغم من الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لعرض وتوضيح الفرص التي يتيحها تعزيز الاقتصاد الأخضر والتحسن المتوقع في حالة تبني هذا التوجه في السياسات الإقليمية والوطنية، فإن البلدان النامية لا تزال تشعر بالقلق لأن الانتقال الواسع النطاق إلى الاقتصاد الأخضر قد يصبح أداة أخرى لفرض الشروط والقيود على تنميتها وتحسين الجوانب الاجتماعية ورفاهية الإنسان في تلك البلدان النامية. وفيما يلي التحديات الرئيسية للبلدان النامية بما فيها البلدان العربية لاعتماد الاقتصاد الأخضر:

ألف- المعايير البيئية وقيود التجارة والقدرة التنافسية

هناك قلق عام من جانب البلدان النامية بأن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يؤدي إلى فرض القيود غير التعريفية على التجارة، والحواجز الجمركية غير الضرورية ، أو ربما فرض ضرائب أو حظر على المنتجات والعمليات الإنتاجية التي لا تتبع معايير الأداء البيئية التي يمكن أن تفي بها الدول الصناعية والمتقدمة. في حين أنه من الممكن أن تفرض هذه البلدان القواعد البيئية المسموح بها وفقا لقواعد التجارة الدولية، مع أهمية إتباع مبدأ عدم التمييز بتطبيق نفس القواعد على الواردات كما يتم تطبيقها على المنتجين المحليين. كما أن الوصول إلى صناديق الاستثمار الأخضر على المستوى الدولي يساعد الصناعات على تحسين أدائها البيئي بالدول النامية والوصول إلى الأسواق الدولية. وقد كان لهذا انعكاسات على الوصول إلى الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات العربية في بعض القطاعات، مثل قطاع الغزل والنسيج والصناعات الغذائية. كما يواجه الدول العربية تحدي خاص وهو مساعدة ودعم الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة في "الأسواق المتخصصة الخضراء" المتصلة بقطاعات الإنتاج الأخضر على لعب دور مركزي في المبادلات التجارية الدولية في المستقبل والامتثال للمعايير البيئية، التي تتطلب إعادة تشكيل الصناعات الداخلية أو التغيير في أساليب الإنتاج والعملية، والذي قد يؤثر على القدرة التنافسية للشركات مع فقدان الإنتاجية وما يترتب عليه من خفض العمالة.

باء - الآثار المرتبطة بالإعانات الخضراء (Green Subsidies)

من الممكن أن تعتبر الإعانات الخضراء فرصة أو تحد اعتمادا على الإستراتيجية المعتمدة لتطبيقها. فمثلاً هناك تدابير الدعم الجيدة التي تعتمد على سبيل المثال على تشجيع الأنشطة المستدامة والبحوث والتطوير في مجال التقنيات البيئية في إطار تنفيذ مشروعات الاقتصاد الأخضر. أما تلك التي يمكن أن تحقق آثار إيجابية أو سلبية كما هو في حالة دعم الأسمدة على سبيل المثال، والتي يمكن أن تزيد من إنتاجية الأرض ولكن أيضا من الممكن أن تسبب زيادة تلوث المياه. ومن الضروري إعداد السياسات الوطنية التي تهدف إلى التوصل إلى سبل تنمية الاقتصاد الأخضر وإعطاء الأولوية للدعم الفعال من خلال وضع إستراتيجية قابلة للتنفيذ ومناسبة لخصائص الدول الاجتماعية والاقتصادية .

جيم- إعادة التدريب وخلق فرص العمل اللائقة

تعاني الدول العربية من وجود نقص في العمالة الماهرة في مجال الخدمات التقنية العالية، حيث هناك الحاجة للوقت والتكلفة اللازمين لإعادة تدريب أو تدريب الشباب وتطوير المهارات في القطاعات الإنتاجية الخضراء والاستثمار لخلق وظائف خضراء جديدة وذلك يمثل عقبة حاسمة نحو التوسع الاقتصادي الأخضر.

وتكمن المشكلة الرئيسية في المنطقة العربية في عدم القدرة على توليد فرص عمل للشباب حيث بلغت معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة العربية نحو ٥٠ في المائة مع ارتفاع تلك النسب للإناث. كما توجد نسبة عالية من البطالة بين الشباب المتعلمين الذين أكملوا الثانوية والتعليم العالي. وحيث أن مفاهيم الاقتصاد الأخضر تدعو للاستثمار في القطاعات الخضراء والنظيفة والمستدامة لدعم تنمية المشاريع المستدامة وخلق فرص عمل لائقة، فإنه لا يزال هناك الكثير من التحديات والفجوات في السياسات التي ينبغي التغلب عليها لتحقيق تلك الغاية. وقد اقترحت منظمة العمل الدولية المجالات ذات الأولوية للعمل اللائق

في المنطقة العربية في ضوء الحاجة للحفاظ على الوظائف دون التضحية بالإنتاجية. وتشمل هذه المجالات تحسين سبل تقييم الاقتصاد غير الرسمي في المنطقة، وتوفير الدعم للبرامج الفعالة في سوق العمل والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال ربط الحوافز بالإنتاجية وظروف العمل، وتطوير نظم التدريب والتعليم، وإنشاء مرصد إقليمي لأسواق العمل بالمنطقة لتقييم آثار السياسات الاقتصادية على العمالة في الدول العربية النامية. ولا تزال تلك القرارات الرئيسية بحاجة إلى زيادة الاستثمار في المهارات اللازمة وخاصة في قطاعات مثل النقل والطاقة والزراعة وغيرها عند رسم سياسات الاقتصاد العام في المنطقة العربية.

دال- قياس التقدم المحرز نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر

من الضروري توحيد المنهجيات المشتركة وأدوات القياس عند وضع إستراتيجية إقليمية للاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية،حتى يمكن تقييم التقدم المحرز والخيارات المتاحة مع الأخذ في الاعتبار أهداف السياسات المتعارضة بين مختلف القطاعات المعنية. كما ينبغي وضع نهج للتمييز بين التدابير الخضراء وغير الخضراء.

كما هناك الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية لتحديد أنشطة الاقتصاد الأخضر بطريقة موحدة لجميع الدول العربية من أجل رصد التقدم والإنجازات. ويمكن أن تستخدم الأدلة والمؤشرات في قياس رؤوس الأموال البيئية والاجتماعية أو البشرية مثل مؤشرات التقييم البيئي، والحفاظ على الموارد، والحد من التلوث، وتوليد عدد من الوظائف والإيرادات ومتوسط الدخل للموظف الواحد، والرفاه الاقتصادي ،وتوزيع الدخل، وغيرها. وفي هذا الصدد، تستخدم الصين مؤشر "الناتج المحلي الإجمالي الأخضر"، الذي يقيس النمو الاقتصادي والتأثيرات البيئية الناتجة. وقد وافقت الولايات المتحدة أيضا على الشروع في بعض الأبحاث حول "المحاسبة الخضراء"، والذي يمكن أن يكون خطوة كبيرة لاعتماد أفضل وسيلة لقياس التقدم المحرز نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

ثالثاً- الفرص المتاحة والتجارب الناجحة

تستطيع أنشطة الاقتصاد الأخضر، في حال تصميمها بشكل صحيح، توفير فرص للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة النمو الاقتصادي وخلق الوظائف وتحسين الحكم والبيئة المواتية لتنفيذ السياسات الحكومية. ويكمن التحدي الأكبر بالنسبة للبلدان العربية لتحديد نقاط الدخول إلى الاقتصاد الأخضر هو كيفية توفير أقصى قدر من المنافع لجميع شرائح المجتمع. وأهمية خاصة هو أن تحدد، على أساس الظروف الوطنية، إصلاحات السياسات التي يتعين اعتمادها لتطوير الأنشطة الاقتصادية التي تمكن أي دولة من تكوين وضعها التنافسي في الأسواق العالمية الخضراء.

وتضمنت الدراسة عرضاً لأهم الفرص والتجارب، على أساس المعايير التالية:

- نمو أسرع من نمو الاقتصاد القائم مع الحفاظ على واستعادة رؤوس الأموال الأساسية.
- تعزيز العدالة الاجتماعية وخلق فرص العمل.
- تشجيع استخدام الموارد المتاحة بفعالية وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة.
- الاستعاضة بالطاقة المتجددة والتكنولوجيات منخفضة الكربون بدلاً من الوقود الأحفوري.
- تشجيع التنمية المستدامة في المناطق الحضرية ووسائل النقل منخفضة الكربون.

وفيما يلي أهم التجارب وقصص النجاح ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية ودول العالم الأخرى كما تضمنته الدراسة:

- استخدام الطاقات المتجددة في الجمهورية التونسية والتي مكنت من إيجاد أكثر من ١٠٠٠ شركة جديدة. ففي خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، سمحت خطط الطاقة النظيفة بتوفير ١,١ مليار دولار في فواتير الطاقة، مقارنة باستثمارات مبدئية قدرها ٢٠٠ مليون دولار في البنية التحتية للطاقة النظيفة.
- استغلال طاقة الرياح لانتاج الكهرباء على نطاق واسع في مصر. ففي عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ ساهمت الرياح والطاقة المائية بنسبة ١١ و ٢ في المائة على التوالي من إجمالي الطاقة الإنتاجية خلال تلك الفترة.
- سياسات الإدارة البيئية والقدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الصناعية في الأردن.
- الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة والمياه في قطاع السياحة في الفنادق في تايلاند.
- حماية مصائد الأسماك في البحر المتوسط حيث خلال العقد الماضي، تم تنفيذ عدد من المشاريع في حوض البحر الأبيض المتوسط بإشراف منظمة الأغذية والزراعة، وباتباع نهج متكامل من أجل تعزيز التعاون الإقليمي.
- مشروعات الحد من الأحياء العشوائية وتحسين الأحوال المعيشية بها بالمغرب بتكلفة تصل إلى ٢,٨٦ مليار دولار أمريكي حيث تم تحسين حوالي ٤٥،٦ % من المناطق العشوائية والتي يشغلها ١،٦ مليون نسمة.
- إنشاء مدينة مصدر بأبوظبى وهى أول مدينة خالية من التلوّث والنفايات في العالم. كما أنها أول مدينة تعمل بمصادر الطاقة المتجددة حيث تحتوي على محطة توليد كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية، كما سيتم إعادة تكرير مياهها لتستخدم في الري والزراعة.
- إنشاء سلسلة من المباني الخضراء بالمملكة العربية السعودية تستوحي في تصميمها من المفاهيم المعمارية التراثية مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا والتي تعد نموذجاً من هذه المباني والتي تتميز بتصميمات مبتكرة مثل: الإنارة الطبيعية الشمسية، والتبريد الشمسي من خلال أبراج شمسية تحتبس حرارة الشمس ، مما يسهل حركة الهواء في المباني والذي من شأنه تخفيف الحاجة للتبريد الكهربائي وكذلك استخدام الطاقة الكهربائية الشمسية للتوفير في تكاليف استهلاك الطاقة سنويا بنسبة ٢٧,١%.
- أنشأت هيئة الطرق والمواصلات التابعة لحكومة دبي عام ٢٠٠٩ المترو كجزء من سياستها الرامية إلى تحسين وسائل النقل العام وضمان استدامتها، والحد من الاختناقات المرورية وخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري الناتج من الاستخدام المكثف للسيارات الخاصة، حيث يتم تشغيل مركبات المترو باستخدام الكهرباء النظيفة.
- إدخال الغاز الطبيعي في نظم النقل في عدد من البلدان في المنطقة العربية، بما في ذلك مصر، والجمهورية العربية السورية ودولة الإمارات العربية المتحدة. على سبيل المثال، أنشئت في مصر عام ١٩٩٤ الشركة الأولى لتحويل محركات السيارات لتعمل بالغاز الطبيعي المضغوط (CNG) ، وخلال أقل من خمس سنوات، ارتفع عدد هذه الشركات إلى ستة. بالإضافة إلى ذلك، تم بناء نحو ١١٤ محطة لإمداد الغاز الطبيعي المضغوط حيث بلغ عدد السيارات بالغاز ١١٩٠٠٠ وحوالي ٧٩ % منها سيارات الأجرة.

- اتخاذ التدابير اللازمة في بعض البلدان لزيادة كفاءة استخدام المياه المنزلية، مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة، من خلال إدخال عدادات قياس المياه وأجهزة توفير المياه. فمثلاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزعت أجهزة توفير المياه مجانا على ٥٥٠٠٠ أسرة و٥٢٥٠ مؤسسة عامة في عام ٢٠١٠، ومن المتوقع تخفيض استهلاك المياه بنسبة تصل إلى ٣٠ ٪ نتيجة لذلك.
- حصاد مياه الأمطار في ست من القرى بالهند في محاولة لحل مشاكل ندرة المياه المتكررة، والتي يبلغ عدد سكانها ١٠،٠٠٠ نسمة، حيث اعتمدت تقنية مبتكرة من خلال توجيه مياه الأمطار المتراكمة على أسطح المنازل باستخدام المزاريب والأنابيب لشبكة من الخزانات الجوفية للتخزين واستخدامها لاحقا خلال موسم الجفاف.
- المعالجة البيولوجية لمياه الصرف الصحي في بحيرة المنزلة في مصر حيث تستخدم الأراضي الرطبة لمعالجة مياه الصرف الصحي بطريقة فعالة من حيث التكلفة والذي ساعد على إنشاء المزارع السمكية في أكثر من ٦٠ فدانا من الأراضي باستعمال المياه المعالجة بيولوجياً.
- اعتماد حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص لإدارة النفايات الصلبة البلدية، وبالتالي خلق فرص هامة للشركات الخاصة للدخول في هذا القطاع. ونتيجة لذلك، بلغ عدد الشركات الكبيرة في إدارة النفايات البلدية الصلبة في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٢ شركة في عام ٢٠١١.
- تطبيق الايكولوجيا الصناعية في الدنمارك، حيث أنشئت ست شركات في الحديقة الايكولوجية الصناعية للتعاون مع بعضها للحد من النفايات المستهلكة وذلك باستخدام النفايات المنتجة من أحد الشركات لاستخدامها في أعمال أخرى باعتبارها مورد مستدام.
- التجربة الأوغندية مع الزراعة العضوية والتي بموجبها أصبح القطاع قادرا على المساهمة في الحفاظ على سبل العيش الريفية حيث تم تحويل عملية تصدير المنتجات الزراعية العضوية إلى مساهما رئيسيا في الاقتصاد الوطني.
- اعتماد خطة المغرب الخضراء للتنمية الزراعية كخطة شاملة تسعى لدعم هذا القطاع الذي لا يوفر فقط ١٩ ٪ من الناتج القومي الإجمالي، بل أيضا يوظف أكثر من أربعة ملايين نسمة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى تعزيز الفرص الكامنة في الصناعات الزراعية الغذائية.
- خلق وظائف خضراء من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتنمية المهارات -- اتفاق مهارات الأخضر – والتي اعتمدت في أستراليا عام ٢٠٠٩ ، والتي تهدف إلى توفير القوى العاملة الماهرة اللازمة لتنمية الاقتصاد الأخضر. وهى تركز أساسا على التعليم والتدريب المهني وتستلزم تطوير مهارات التعليم والتدريب المهني للمعلمين وإعادة النظر في البرامج التدريبية لتشمل ممارسات التنمية الاستدامة.

رابعاً- المتطلبات الأساسية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية

ألف- السياسات والحوكمة وتعميم مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية وجداول الأعمال الإقليمية

يتطلب التحول إلى الاقتصاد الأخضر مجموعة جديدة من التشريعات والنظم الضريبية والدعم المالي، والإرادة السياسية لتعميم مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية والإقليمية في البرامج فضلا عن

الرؤية الحديثة والمتطورة في إدارة عمليات التنمية بالبلدان العربية. وقد تم بالفعل وضع الأطر التشريعية لتحقيق التنمية المستدامة ولكن تكمن مواطن الضعف في عدم كفاءة إدارة برامج التنمية، وعدم القدرة على تطبيق التشريعات وغياب التنسيق المشترك بين الوزارات في تنفيذ خطط التنمية المستدامة.

ويعتبر تفعيل الدور المؤسسي في نظم الرصد والتقييم في جميع مراحل تنفيذ المشروع هو أداة رئيسية في الإدارة الفعالة للأنشطة الخضراء. ومن الأهمية اعتماد التشريعات التي تتطلب تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لأي مشروع ذات الصلة بقضايا التنمية. وقد أثبتت تجارب عديدة من مختلف أنحاء العالم أن هذه التدابير تكون فعالة جدا في تعزيز إقامة شراكات إقليمية ودولية، وتعبئة الموارد المالية اللازمة للمشروعات الخضراء.

باء- مشاركة القطاع الخاص

يتطلب التحول إلى الاقتصاد الأخضر تغييرات في كيفية سير العمل، حيث من المسلم به الآن على نطاق واسع أن الشركات يجب أن تدمج القضايا الاجتماعية والبيئية في أنشطتها لضمان استدامتها. ومع ذلك ، فإن نموذج الاقتصاد الأخضر هو أيضا يساعد على دعم الفرص المتاحة في السوق ومصادر التمويل التي تتيحها الشركات التنموية المستدامة. ويساعد الاقتصاد الأخضر القطاع الخاص ، سواء في مجالات الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، على تنويع وتوسيع حدود أنشطته. ومن الضروري أن تقوم الشركات وقطاع الأعمال بتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة للتنمية المستدامة. كما أن التحرك نحو اقتصاد أخضر يتطلب آليات تنظيمية جديدة للقطاع الخاص مثل وضع معايير وتعديل التشريعات الخاصة بحدود التلوث والانبعاثات والمبيدات في الأغذية، وتلوث المياه، واستخدام الضرائب والغرامات البيئية في إطار تنفيذ سياسات "الاقتصاد الأخضر". كما يمكن للحكومات والرابطات المهنية أن تلعب دورا هاما في تسهيل هذا التحول من خلال مساعدة رجال الأعمال الشباب في الاستفادة الكاملة من الأسواق المتخصصة والموارد المالية التي تقدمها فرص الاقتصاد الأخضر. وتحتاج البرامج الدراسية والدرجات الجامعية إلى التكيف والتعديل في ضوء هذه الرؤية الجديدة.

جيم- تعزيز دور المجتمع المدني وتشجيع الشراكات

لا يمكن تحقيق الاقتصاد الأخضر إلا من خلال "رؤية جماعية ، والعمل والإبداع والدعم من شريحة عريضة من المجتمع، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص، ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية والمستهلكين". وعلاوة على ذلك، فان الهدف الرئيسي لمبادرات الاقتصاد الأخضر هو تحقيق الفائدة القصوى للمكونات الرئيسية للمجتمع المدني، ولا سيما الشباب والنساء. ولذلك فإن إشراك جميع مكونات المجتمع المدني من المراحل المبكرة لمثل هذه المبادرات ضروري لضمان نجاحها.

كما أنه من الضروري تعزيز التقارب بين المصلحة العامة والتزام المعنيين والقيادات في تحديد الأنشطة الإستراتيجية للاقتصاد الأخضر. وتتطلب العديد من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر استثمارات كبيرة والمشاركة الفعالة من قبل الحكومات والباحثين والقطاع الخاص والمجتمع المدني فضلا عن المجتمع الدولي.

وتوجد مسئولية كبيرة لصناع السياسات لبدء شراكات (وطنيا مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والسلطات المحلية والإقليمية مع البلدان الشريكة والمجتمعات الاقتصادية الاقليمية وكذلك على الصعيد الدولي مع منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات العالمية الأخرى) من أجل تسهيل تعبئة وتعظيم الاستثمارات اللازمة والمعرفة وهو ما يمكن أن تحققه المشروعات الخضراء الطموحة كما تم توضيحه في هذه الدراسة.

دال- تحقيق التكامل الإقليمي وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب وجود قاعدة صناعية واسعة تستفيد من الفرص الاقتصادية المتاحة وسهولة الوصول إلى الأسواق. وهذا لا يمكن تحقيقه بدون الإسراع في التكامل بين الاقتصاديات في المنطقة العربية حيث أن الأسواق المشتركة لها القدرة على دمج اقتصاديات صغيرة ومجزأة وتحقيق دخل أكبر وتحسين القدرة التنافسية والذي من الصعب أن تحققه دولة واحدة بذاتها.

من المقومات الهامة لتفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية هو التوسع في التجارة البينية داخل المنطقة والذي من شأنه تعزيز معدلات النمو، وزيادة درجات التميز لدول المنطقة، وتحسين سبل تخصيص الموارد وتوزيعها في المنطقة. فعلى المستويات شبه الإقليمية تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بتحقيق تقدما كبيرا في التكامل الاقتصادي فيما بينها. كما تقوم دول المغرب العربي ولكن بمعدلات أقل بتفعيل التعاون التجاري على الرغم من أنه توجد الفرصة لمضاعفة تلك التجارة البينية عشرة أضعاف الوضع الحالي والذي من شأنه إحداث زيادة بنسبة ٣٣ ٪ من الصادرات وزيادة معدلات النمو بمقدار ٢-٣%.

ويمكن للعديد من مشروعات الاقتصاد الأخضر مثل الربط الكهربائي، وصناعات الطاقة المتجددة فضلا عن إنشاء شبكات البحوث والابتكار، أن تساعد على تحقيق التكامل الإقليمي العربي. ففي قطاع الطاقة، بذلت الجهود خلال العقود الماضية في تعزيز التعاون الإقليمي وخاصة في مجال توليد الكهرباء. ويمكن أن يمثل التوسع في شبكات الكهرباء بين الدول العربية الأخرى استثمارا استراتيجيا يحقق التكامل الاقتصادي بين تلك الدول.

هاء- تعزيز الابتكار والبحث والتطوير

تزداد أعداد الباحثين في المنطقة بمعدل ٦-٧ ٪ سنويا، وهو معدل قريب من المتوسط العالمي. ومع ذلك، فإن إجمالي الإنفاق على الأبحاث العلمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بحوالي ٠,٢ ٪ مقابل المتوسط العالمي البالغ ١,٤ ٪ (حوالي ٤ ٪ في اليابان على سبيل المثال). وتحتاج عملية تطوير البحث والابتكار إلى زيادة عدد براءات الاختراع في المنطقة وهى تعتبر منخفضة مقارنة بدول العالم المتقدمة. ويعتبر البحث والتطوير هو أحد المقومات الرئيسية للنمو في اقتصاد المعرفة في المنطقة العربية. ويمكن تعزيز الابتكار والبحث والتطوير في ضوء تبني ثلاثة مبادئ أساسية:

- الربط الفعال بين المؤسسات البحثية والقطاع الخاص.
- التعاون الإقليمي في مجال الأبحاث حيث أنها مكلفة وأحياناً معقدة، ولا يوجد بلد واحد يستطيع أن يواجه التحديات النوعية والكمية المتعلقة بالأبحاث وتشجيع التطوير دون التعاون مع الدول الأخرى.

- التركيز على العناصر الفاعلة في هذا المجال مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشباب والنساء وكذلك الكفاءات العربية في المهجر.

ومن الأهمية زيادة البنية التحتية بالدول العربية، وشبكات البحث والاجتماعات الإقليمية التي تسعى إلى إيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة، وجرد ما هو موجود من أجل تفادي الازدواجية، وبناء القدرات على كيفية تنفيذ ذلك وتحسين التعاون الإقليمي من أجل نجاح عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مع تفعيل الآليات الإقليمية المناسبة، مثل الصناديق التمويلية المشتركة، والاستفادة من الآليات والفرص الاقتصادية الكبرى المتاحة. كما يجب على واضعي السياسات تهيئة البيئة المناسبة ليس فقط من حيث الاستثمارات ولكن أيضا من حيث الإطار التشريعي اللازم لحماية الملكية الفكرية واللوائح التنظيمية وتحقيق المعايير العلمية الدولية المرجوة.

واو- تحسين التعليم وتعزيز التدريب المهني وبرامج إعادة التدريب

إن التعليم وجميع عمليات التدريب على حد سواء تشكل فرصة وشرطا مسبقا في سياق التقدم نحو الاقتصاد الأخضر. كما إن الانتقال إلى اقتصاد أخضر يزيد من الطلب على العمال، وكثير منهم يطلب في الأعمال الماهرة أو المتميزة فقط حيث أن ملء هذه الوظائف سوف تحتاج إلى برامج التدريب المتطورة. كما تفكر بلدان المنطقة جديا في إصلاح أنظمتها التعليمية القائمة، ومعالجة "الفجوة في المهارات" القائمة بين العمالة المتاحة واحتياجات الصناعات الخضراء.

أما على المستويات التعليمية العليا ، فإنه مازالت هناك تحديات تتعلق بالإدارة والتي تتمثل في تطوير آفاق جديدة، وزيادة الوعي، والقدرات الإدارية. وهناك حاجة إلى برامج لتدريب المديرين الجدد مع إعداد رؤية جديدة للشركات لدعمها حتى تستفيد بشكل كامل من الفرص التي تتيحها الاقتصاديات الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة.

خامساً- النتائج والتوصيات

لقد شهد الاقتصاد الأخضر في الآونة الأخيرة اهتماماً عالمياً بوصفه أداة أساسية لتعزيز وتسريع عملية تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة. وقد تعرضت المنطقة العربية لأزمات كبيرة من جراء الأزمة المالية فضلا عن تغير المناخ والأزمة الغذائية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وهناك دلالات على أن الاقتصاد العالمي من شأنه أن يوفر فرصة جيدة لإعادة توجيه الاستثمارات في المشاريع الخضراء والأنشطة الرامية إلى تعزيز الأداء الاقتصادي الطويل الأجل في الوقت الذي تسعى للحد من المخاطر البيئية مستقبلاً. وأظهرت تجارب الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية وخارج المنطقة أنها من الممكن أن تعطي نتائج إيجابية من حيث التخفيف من حدة الفقر، والحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة في نهاية المطاف. ومن المتوقع أن تساعد الثورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية طلباً لمزيد من الديمقراطية والحرية، على اقامة بيئة جديدة للأنشطة التي يمكن أن تتبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر ولاسيما فيما يخص تحقيق العدالة الاجتماعية وخلق فرص عمل لائقة للمساعدة في خفض البطالة.

واقترحت الدراسة مجموعة من الإجراءات للتحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية مثل تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الشراكات ، وتسريع عملية التكامل الإقليمي، وتعزيز

نظم التعليم ونظم البحث والتطوير ، وتحسين التدريب المهني ، وتعزيز نقل التكنولوجيا والابتكار وتوفير آليات مالية جديدة ومبتكرة. ومن الأهمية دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية والسياسات الإقليمية، وتوفير الحكم الجيد من حيث إعداد وتطوير مجموعة جديدة وملائمة من التشريعات والأدوات المالية. وسوف يحتاج ذلك تطوير النظم المؤسسية على كافة المستويات من أجل تحسين الانسجام بين الاستراتيجيات القطاعية، وزيادة إشراك السلطات المحلية وبناء رؤية عربية إقليمية بين جميع البلدان حول الاقتصاد الأخضر.

ولتحقيق ذلك ينبغي وضع بعين الاعتبار الخصوصيات والأولويات الإقليمية للمنطقة العربية حيث أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر هو عملية متعددة القطاعات وتتطلب وضع خارطة الطريق وتعظيم الاستفادة من كافة الجهود التي بذلتها الحكومات وجميع مكونات المجتمع لتوفير فرص الحصول على تمويل الاستثمارات الخضراء في مختلف القطاعات. ولابد من توفير الدعم السياسي اللازم لوضع الرؤية العربية نحو الاقتصاد الأخضر بغية تسهيل بناء موقف موحد وأهداف مشتركة للانتقال للاقتصاد الأخضر من جانب الدول العربية في إطار تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة العربية التي أطلقت في عام ٢٠٠٢ . وفيما يلي التوصيات الرئيسية للدراسة:

- يتضمن الاقتصاد الأخضر موضوعات عديدة تتعامل مع جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولذلك فإنه من الأهمية الشروع في أنشطة الاقتصاد الأخضر على أساس اختيار الإجراءات ذات الأولوية في القطاعات الرئيسية التي سيكون لها تأثيرات سريعة على المدى القريب وعلى المجتمعات العربية وخاصة الشباب والنساء والفقراء والفئات الضعيفة؛
- هناك الحاجة لعمل مسح شامل لأفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل حصر المبادرات الخضراء العربية القائمة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها والبناء عليها في البلدان العربية الأخرى؛
- تعزيز فرص العمل الخضراء في المنطقة العربية والاستفادة من المناخ الجديد من الانتقال إلى الديمقراطية في العديد من البلدان بالمنطقة. ويتطلب ذلك تطوير وتحديد احتياجات التدريب، وخاصة التدريب المهني وتحسين المهارات لدعم الابتكار والبحث ونقل التكنولوجيا الخضراء من الدول المتقدمة؛
- تمكين المجتمع المدني وتشجيع الشراكات لتعزيز القدرات على النقل الفعال للاقتصاديات الخضراء بالمنطقة. ولتحقيق ذلك، فإن من الضروري إعداد برامج وآليات لدعم الاستثمارات الخضراء في الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والتي باستطاعتها توليد الوظائف الخضراء الملائمة وفرص الدخل من خلال دعم الاقتصاد الأخضر؛
- تعزيز الطلب على الاقتصاد الأخضر من خلال زيادة الوعي لدى المستهلكين والمجتمع المدني وتسهيل الوصول إلى المعلومات لجعل المستهلكين على بينة من الآثار المترتبة على قراراتهم المتعلقة بالاستهلاك. ومن الأهمية تفعيل دور المنظمات المجتمعية ووسائل الإعلام كشركاء هامين لرفع مستوى الوعي حول مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر؛
- تكثيف برامج بناء القدرات للقطاعين العام والخاص حول الاقتصاد الأخضر وإعطائها أولوية من قبل متخذي القرار مع الأخذ في الاعتبار الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال؛
- بناء الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص لضمان نجاح التحول إلى الاقتصاد الأخضر وذلك حتى يمكن بناء الجسور بين المجتمعات البيئية والاقتصادية والمالية؛

- يجب أن لا ينظر إلى الاقتصاد الأخضر أنه يختص فقط بالسياسات الصناعية أو الأنشطة المنخفضة الكربون ولكنه يتضمن طائفة واسعة من السياسات التي تغطي جميع القطاعات الإنتاجية والبيئية بالمنطقة العربية بما في ذلك الأنظمة والإصلاحات اللازمة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر.